وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل ط1: .....

رقم التسجيل ط1: .....

بعنوان:

الوقف ودوره الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني 1519م – 1830م

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص (تاريخ الجزائر الحديث)

اعداد الطلبة:

- جعلاب محمد
- بوزيدي حبيب فخرالدين

اشراف الدكتور:

عطابي جمال

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
فاروق جياب	رئيسا	جامعة المسيلة
جمال عطابي	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
سميحة دري	عضوا مناقشا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية: 1445/1444هـ – 2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من هو قدوتي وسرت على خطاه

إلى من تعب لأجل راحتي وكان سندي والدي الحبيب أطال الله عمره وحفظه لي

إلى من سهرت الليالي من أجلى وبعثت في الروح وزرعت الإرادة والدتي الحبيبة أطال

الله عمرها وحفظها لي

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهداء

قال تعالى ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء 23]

لكما مني يا والدي كل الحب والاحترام والتقدير

كما اهدي هذا العمل الى اسرتي الصغيرة وخاصة الزوجة الكريمة وكل اخوتي

والى كل من هم في ذاكرتي

اللهم احفظهم لي جميعا

بوزيد يا حبيب فخر الدين

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نحمد الله عز وجل ان وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور القدير: عطابي جمال المشرف علينا والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة ونصائحه وصبره معنا.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

الكلمة	المختصر
ج	الجزء
ع	العدد
ط	الطبعة
م	ميلادي
هـ	هجري
ص ص	صفحات متفرقة
م و ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
ش و ن ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

مقدمة

على مدى قرون كان الوقف عاملا رئيسيا في صناعة الحضارة الإسلامية، وارتبط ارتباطا واضحا ووثيقا بينه وبين الحضارات والدول، من حيث النهضة والانحطاط والتقدم والتخلف، لأنه ترتكز عليه اهم المصالح والمرافق الأساسية، ويشمل مختلف مجالات الحياة، وهو أحد مظاهر الرحمة والتراحم في المجتمع، الذي قام على اخلاقيات وعقيدة الإسلام، لذلك دعى الله اليها وأثنى على فاعلها، لذلك سارع اليها المسلمون من عهد الصحابة الى يومنا هذا، مما أسفر عن شعوب مطمئنة اقتصاديا، مستقرة سياسيا واجتماعيا.

ومع اتساع رقعة الفتوحات الإسلامية كثرت الأوقاف وارتفعت قيمة أصولها، ما استدعى تنظيم الاشراف عليه من قبل الدولة.

وخلال العهد العثماني في الجزائر انتشر الوقف وتنوع، وأصبح شريان الحياة فيها، وأحد الدعائم والركائز الأساسية للمجتمع.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب منها:

- الرغبة في الاطلاع على تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

– حب الاطلاع على كل ما هو متعلق بالتاريخ الإسلامي وخاصة العهد العثماني.

– إبراز دور الوقف في الجانب الاجتماعي خاصة خلال الفترة العثمانية وكيف شجع السلاطين العثمانيين على ذلك.

ومن هنا ارتأينا ان نبحث في هذا الموضوع، الذي تكمن أهميته في عرض دور الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني، وتكوين صورة متكاملة عن حياة المجتمع الجزائري في تلك الفترة المنيرة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية بحثنا هذا حول **مدى مساهمة الوقف في تطوير البنية الاجتماعية الجزائرية خلال العهد العثماني**

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية حول هذا الموضوع منها:

- ✓ ما المقصود بالوقف وما هي أنواعهودليل مشروعيته؟
- ✓ ماهي أهم المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ ما الدور الذي لعبه الوقف في الجانب الاجتماعي؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي، الذي

يصف وينقل ويسرد أحداث بهدف الوصول الى معرفة تاريخ الوقف في الجزائر.

خطة البحث:

قسمنا هذا البحث الى مقدمة وثلاثة فصول وفي الأخير تطرقنا الى خاتمة،

حيث تطرقنا الى:

الفصل الأول: ماهية الوقف من حيث تعريفه، أنواعه ودليل مشروعيته من القران والسنة والاجماع.

أما الفصل الثاني: تطرقنا الى المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد

العثماني، تحدثنا فيه عن أهم هذه المؤسسات سواء العامة والخاصة وأوقاف المرافق العامة.

أما الفصل الثالث: أبرزنا فيه دور ومساهمة الوقف في الحياة الاجتماعية في

الجزائر خلال العهد العثماني.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مصادر متنوعة منها:

مجمل اللغة لصاحبه ابن فارس، والذي ذكر في كتابه تعريف الوقف،

وكتاب المبسوط لصاحبه السرخسي والذي تكلم عن مفهوم الوقف اصطلاحا، زمن المراجع نذكر كتاب دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة لناصر الدين سعيدوني، باعتباره من الباحثين المختصين في دور الوقف في الجانب الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، وكتاب تاريخ الجزائر الثقافي لأبو القاسم سعدالله والذي أبرز المؤسسات الوقفية،

كذلك استفدنا من كتاب الأوقاف في ظل تشريعات الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1830-1926 لعطابي جمال.

كما استعنا بمراجع أخرى منها الرسائل الجامعية والمجلات والتي تخدم الموضوع منها:

مذكرة لنيل شهادة ماستر لديدان مسعودة وبهلولي زهرة بعنوان: الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات ما بين 1671م – 1830م

مقالا في المجلة التاريخية المغربية بعنوان وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر لعبد الجليل التميمي.

صعوبات البحث:

واجهتنا صعوبات أثناء قيامنا بإنجاز هذا العمل لعل أبرزها:

- صعوبة قراءة الوثائق العربية بالخط المغاربي.

- صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع الأجنبية خاصة الارشيفية منها.

- نقص الخبرة في التعامل مع المصادر الاجنبية.

- قصر الوقت الممنوح.

الفصل الأول: ماهية الوقف ودليل مشروعيته

أولا: تعريف الوقف.

1-الوقف لغة

2-الوقف اصطلاحا

ثانيا: أنواع الوقف.

1-الوقف الخيري

2-الوقف الأهلي (الذري)

3-الوقف المشترك

ثالثا: مشروعية الوقف.

1-من القرآن الكريم

2-من السنة النبوية

3-من الإجماع

أولا: تعريف الوقف

1- الوقف في اللغة

الوقف لغة هو: الحبس والمنع عن التصرف، ويعني كذلك بأنه السوار من عاج او السوار مطلقا، والجمع اوقاف ووقوف، عند الفقهاء هو حبس العين على ملك الواقف او على ملك الله والتصدق بالمنفعة، يقال للموقوف أيضا "وقف" تسمية بالمصدر، ويقال وقف الدار: حبسها في سبيل الله[1].

وقف الوقف: مصدر وقفت الدابة ووقفتها. ووقفت الدار وقف، ويقال للذي يأتي الشيء ثم ينزع عنه :قد أوقف، قال الشيباني :كلمتهم ثم أوقفت، أي :أمسكت. قال: وكل شيء تمسك عنه تقول: أوقفت[2].

والوقف هنا يأتي بمعنيين هما: الحبس والمسك.

ويقول الأصمعي: الوقف: الخلخال ما كان من شيء فضة أو غيرها، وأكثر ما يكون من الذبل[3].

ويقول السرخسي: اعلم بأن الوقف لغة الحبس والمنع، وفيه لغتان أوقف يوقف إيقافا ووقف يقف وقف[4]ا، قال الله تعالى {وَقِفُوهُمْۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ} [الصافات: 24][5].

---

1 لويس معلوف، المنجد الابجدي، دار المشرق، الطبعة 6، بيروت، لبنان، 1988، ص 1162.

2 ابن فارس، مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة، الطبعة2، بيروت، 1986، ص 934.

3 ابي عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة ج 2، لسنة السابعة والعشرون، العددان (103-104) 1997/1996م، ص 415.

4 السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص27.

5 سورة الصافات، الاية 24.

2- الوقف اصطلاحا:

لم يتفق العلماء على تعريف جامع للوقف

يعرفه شمس الائمة السرخسي بأنه عبارة عن: حبس المملوك عن التمليك من الغير.

الوقف عند الحنفية: أما أبو حنيفة – رضي الله تعالى عنه – فكان لا يجيز ذلك ومراده ألا يجعله لازما. فأما أصل الجواز ثابت عنده؛ لأنه يجعل الواقف حابسا للعين على ملكه صارفا للمنفعة إلى الجهة التي سماها فيكون بمنزلة العارية والعارية جائزة غير لازمة؛ هو حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة[1]

وعند فقهاء المالكية: الوقف هو: حبس العين عن التصرفات التملكية مع بقائها على ملك الواقف والتبرع اللازم بريعها على جهة من جهات البر، أي ان العين الموقوفة لا تخرج عن ملك الواقف ويمنع الواقف من التصرف في العين الموقوفة بأي تصرف تملك ويكون التصدق بمنفعتها فقط، ولا يشترط التأبيد[2]

عند فقهاء الشافعية: الوقف هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود.

عند فقهاء الحنابلة: قال ابن قدامة المقدسي: ومعناه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة وذكر البهوتي أنه ورد في كتاب "الإقناع" أن الوقف: تحبيس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع

1 السرخسي، المبسوط، المرجع السابق، ص27

2 سعاد عزة ورندة معاوي، مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسيلة، 2019-2020م، ص9

به مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته[1]

ثانيا: أنواع الوقف

نقسم الوقف بحسب الجهة الأولى التي وقف عليها في الابتداء: خيري وأهلي (ذري) ووقف مشترك.

1- الوقف الخيري:

فهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة، ثم من بعد ذلك على نفسه وأولاده[2]

ويطلق الخيري على هذا النوع من الوقف لأنه مرصود للخير والبر ابتداء وانتهاء، فخرج من ذلك الوقف الذري، وهو النوع الثاني من الوقف، الذي بدايته للأقارب والذرية، وانتهاؤه الى جهة بر وخير لا تنقطع.

كما يطلق على الوقف الخيري:

الوقف العام، وهو خلاف الخاص. أي ان الوقف العام تنتفع منه شرائح عامة في المجتمع، وارى ان هذا النوع من الأصل في الوقف بالنسبة لسائر الأنواع[3]

1 الأمانة العامة للأوقاف، مدونة احكام الوقف الفقهية، الطبعة الأولى، 2017، الكويت، ص 120.

2 هْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، دار الفكر، الطبعة الثانية عشرة، ج10، دمشق، ص7607.

3 عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، الطبعة الثانية، الأردن، 2011م، ص91.

2- الوقف الأهلي (الذري):

فهو ما اختص الواقف بثمراته ومنافعه شخصا او أشخاصا بأعيانهم[1]

وذلك كأن يقول: وقفت ارضي على نفسي مدة حياتي ثم على اولادي بعد وفاتي.

او ان يقول: وقفت ارضي (المعينة) على فلان ثم على جمعية المحافظة على القرآن[2]

وتقتصر المنفعة في هذا النوع من الوقف على ذرية الواقف على وفق ما أوصى به الواقف ضمن وقفيته، ولا يجوز لاحد من الورثة التصرف في ذلك الا بحدود ما أوصى به الواقف، ويتركز وجه الانفاق على هذا الأساس على الأولاد ذكورا واناثا، وعلى العقب وأولاده ماتناسلوا، ولا يدخل في ذلك أولاد البنات[3]

3- الوقف المشترك:

هو ما خص الواقف جزءا من منافعه وخيراته بذريته وترك جزءا آخر لوجوه البر العامة، والوقف المشترك هو الأكثر شيوعا من الوقف الذري، اذ غالبا ما يجمع الواقف في اغراضه اعمال البر العامة مع البر الخاص باهله وذويه، فيجعل نصف ايراد الوقف للفقراء والمساكين مثلا ونصفه لأهله وذريته[4]

وهذا التقسيم للوقف إلى خيري، وأهلي. تقسيم اصطلاحي حديث، وإلا فإنّ الوقف كله خيريٌ، إذا ابتغي به وجه الله عزّ وجل وطلب الثواب منه

---

1 منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، افريل2000، ص35.

2 أحمد محمود الشافعي، الوصية والوقف في الفقه الإسلامي، دار الهدى للمطبوعات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1994م، ص201.

3 عبد السلام الجبوري، المشيدات الوقفية والخيرية في بلاد الشام ابان العصر المملوكي، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، 2014، ص19

4 منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، المرجع السابق، ص35.

ونشير هنا الى ان النوع الثاني من الوقف وهو الوقف الأهلي او الذري يجب ان ينص فيه على انه بعد انقراض الاقرباء او الجهات الموقف عليها يؤول الى الفقراء[1].

ثالثا: مشروعية الوقف

الوقف مستحب ومندوب إليه، وهو نوع من الصدقة التي تواترت الأدلة من الكتاب والسنة على الحث عليها والترغيب فيها[2]، ومن الأدلة على ذلك:

1- من القران الكريم:

قوله تعالى: {لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ } [آل عمران:92][3] قال العلماء إن هذه الآية تشمل الوقف، لانه صدقة كسائر الصدقات التي يتقرب العبد بها الى الله تعالى، واستدلوا على ذلك بانه لما نزلت تلك الاية، وسمعها أبو طلحة أحد صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: يارسول الله، ان أحب اموالي الي بيرحاء، وإنها صدقة ارجو برها، وذخرها عند الله، فضعها حيث اراك الله، فقال النبي: بخ، بخ، ذلك مال رابح، واني أرى ان تجعلها في الاقربين، فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها في اقاربه وبني عمه[4].

---

1 عليوان اسعيد، اوقاف الجزائر خلال العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، المجلد 9، العدد 1، الرقم التسلسلي للعدد 11، ديسمبر 2007، ص297.

2 سليمان اللاحم، مراقي العزة ومقومات السعادة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدمام، السعودية، 2021، ص560.

3 سورة ال عمران، الاية 92

4 إبراهيم البيومي غانم، تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الثانية، 2016، ص24.

2- من السنة النبوية:

ما رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»[1]، والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف، ولذلك قال النووي في شرح هذا الحديث: فيه دليل لصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه. . . والصدقة الجارية هي الوقف.

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ": أصاب عمر بخيبر أرضا، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أصبت أرضا لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»[2]. فتصدق عمر بأنه لا يباع أصلها ولا يوهب، ولا يورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه. قال ابن حجر: وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف[3].

3- من الإجماع:

فقد أجمع المسلمون على مشروعية الوقف في الجملة، وقد نقل القرطبي إجماع الصحابة – رضي الله عنهم – على جواز الوقف، فقال: (إن المسألة إجماع من الصحابة، وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وفاطمة وعمرو بن العاص وابن الزبير وجابرا – رضي الله عنهم – كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة)

---

1 اخرجه مسلم في كتاب الوصية، باب مايلحق الانسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم: 1631، ص 1255.

[2] صحيح الترمذي، حديث رقم: 1375،

3 محمد العرفج، المشروع والممنوع في المسجد، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1998م، ص ص21-22.

وقال ابن حزم: (جملة صدقات الصحابة بالمدينة أشهر من الشمس، لا يجهلها أحد)، وثبت أن عثمان – رضي الله عنه – سبل بئر رومة، وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين[1] كما حكم جم غفير من علماء الامصار الاجماع على مشروعية الوقف، نذكر اقوال بعضا منهم على سبيل الاستشهاد، وهي كالاتي:

قال الترمذي – رحمه الله– : والعمل على هذا عند اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، لا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلافا في إجازة وقف الآراضين وغير ذلك.

وقال الشافعي – رحمه الله– : ولقد حفظنا الصدقات من عدد كثير من المهاجرين والانصار... وان نقل الحديث فيها كالتكلف.

وقال بن حزم – رحمه الله– : جملة صدقات الصحابة بالمدينة اشهر من الشمس، لا يجهلها احد[2].

1 عبد الله بن صالح الفوزان، منحة العلام في شرح بلوغ المرام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 – 2013م، ص6.

2 يوسفي يونس واملكاد زين الدين، الوقف التعليمي دراسة نموذجية من ولاية ادرار، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص فقه المقارن واصوله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية ادرار، 2020–2021، ص17.

والحاصل: أن الوقف الذي جاءت به الشريعة ورغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أصحابه؛ هو الذي يتقرب به إلى الله عز وجل، حتى يكون من الصدقة الجارية التي لا ينقطع عن فاعلها ثوابها، فلا يصح أن يكون مصرفه غير قربة؛ لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع؛ لكن القربة توجد في كل ما أثبت فيه الشرع أجرا لفاعله؛ كائنا ما كان[1]

1 صديق حسن خان، الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية، دَارُ ابن القيّم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، دَار ابن عفَّان للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2003م، ص514.

الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني من 1519م – 1830م

أولا: المؤسسات الوقفية العامة

1-مؤسسة الحرمين الشريفين: (مكة والمدينة المنورة)

2-مؤسسة سبل الخيرات

3-مؤسسة الجامع الأعظم (الجامع الكبير)

ثانيا: المؤسسات الوقفية الخاصة

4-مؤسسة بيت المال

5-مؤسسة أوقاف الأندلس

6-مؤسسة أوقاف الأشراف (الشرفاء)

7-مؤسسة أوقاف الزوايا والأضرحة (الأولياء والمرابطين)

ثالثا: مؤسسة أوقاف المرافق العامة

1- مؤسسة أوقاف الطرق والعيون والسواقي

2- مؤسسة أوقاف الجند والثكنات (مؤسسة الأوجاق)

يقوم الوقف الإسلامي على الوازع الديني فهو صدقة جارية التي هي عبارة عن تبرع بشيء يبقى أجره يلحق بصاحبه حتى بعد مماته، وله عدة أبعاد حيث أن البعد الديني تمثل في بناء المساجد والوقف عليها وعلى ما يتعلق بها من أجور الموظفين من أئمة وغيره، والغاية منه هو التقرب إلى الله عز وجل، والبعد الاجتماعي تمثل في إنشاء الملاجئ الخيرية و انشاء الكثير من الحمامات والساقيات وهذا بدافع المسؤولية الجماعية وبناء مستشفى فهي تغطي احتياجات عديدة للمجتمع الإنساني ومصاريفها خصصت مثلا لشراء المستلزمات الطبية، ولها بعد اقتصادي فالبناء والتعمير واستصلاح الأراضي الزراعية واستثمارها وتجهيزها، وكذلك لها بعدها الثقافي والتعليمي كالوقوف على المكتبات وجمع الكتب من أماكن بعيدة، وبهذا يكونون قد ساهموا في تشعب المعرفة وتطورها وتثري الحياة الفكرية والثقافية بمساهمات الفحول من العلماء والمفكرين وهذا ما جعلنا نقول بان الصدقة جارية هي مستديمة والهدف منه التقرب من الخالق عز وجل، وان ممارسة الوقف جاءت من بدايات الحكم العثماني ومن أقدم الواقفين العثمانيين في الجزائر خير الدين بربروس وخادمه الذي اعتقه وهو عبد الله صفر ، فقد بنى هذا الأخير الجامع المعروف بجامع سفير سنة 940هـ_1534م وأوقف عليه وقفا بلغ عشر زويجات وهي تقدر بحوالي مائة هكتار من الأرض وأوقف كذلك خير الدين نفسه قطعة أرض هامة ولم تقتصر بدايات الحكم على خير الدين[1] بالإضافة إلى الباشوات كالباشا عبدي

[1] فارس مسدور، كمال منصوري: "الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر"، مجلة أوقاف، العدد، 15، 2008، ص ص20-21.

الذي قام ببناء مسجد جامع وأوقف عليه أوقافا جعلها تحت إدارة أملاك مكة والمدينة كما نص في وقفيته على أن الفائض من وقف الجامع يؤول إلى هذه الأملاك الحاج.

ومن الباشوات الذين اشتهروا بالوقف على المساجد والمدارس وغيرها: محمد بن بكير والحاج محمد بن محمود ومحمد بكداش... وكذلك البايات والوزراء والكتاب الذين اهتموا بالوقف[1].

كانت الأوقاف في الجزائر العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع إداري خاص وهذا بيان بأهم المؤسسات التي كانت تنظم العمل الوقفي في الجزائر العثمانية:

[1] احمد مريوش: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2000، ص ص 54-55.

أولا: المؤسسات الوقفية العامة:

1-مؤسسة الحرمين الشريفين: (مكة والمدينة المنورة)

تعتبر من أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود الى ما قبل العهد العثماني[1] حيث قدمت هذه الأوقاف بمدينة الجزائر دورا هاما بتشكيلها 75% من مجموع الأوقاف الموجودة بالمدينة والتي قدر ريعها ب 43222.7 فرنك قديم سنويا تبعث الى الحرمين الشريفين ، وقدرت الأملاك الوقفية التابعة لها قبل الاحتلال ب 840 منزلا و 258 دكانا و33 مخزنا و 57 بستانا ..الخ ، وهذا ليس بدهش ، نظرا للمكانة التي كانت تتمتع بها هذه المؤسسة في نظر الجزائريين وغيرهم من شعوب الامبراطورية العثمانية ، وكانت تساهم في هذه الأوقاف في كل أقاليم الجزائر ومدنها الأساسية كالبليدة ووهران وقسنطينة وغيرها، وكان المدخول يبعث بعد طرح أجور الوكلاء والعاملين عليها، وكانت ترسل سنويا مع وفد الحجيج أو عن طريق البحر الى الاسكندرية ومنها الى الحرمين ، كانت توجه باسم داي الجزائر وترفق بقوائم تحتوي على كل أنواعها ليعود الحجاج بتلك القوائم مختومة من طرف حكام الحرمين ، وذلك للتأكد من وصولها كاملة .[2] كما اوكل الى هذه المؤسسة مهمة حفظ الأمانات ، والانفاق على ثلاثة مساجد حنفية داخل مدينة الجزائر .[3]

وكان لهذه الأوقاف أهمية سياسية اضافة الى جانبها الديني والاجتماعي خاصة الذي تلخصت استخداماتها في:

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 84.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 148

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، ج2، بيروت –لبنان، 1998، ص 189.

– الانفاق على فقراء الحرمين.

– توفير المياه وتطهير الآبار والعيون في مكة والمدينة.

– الانفاق على حملة المياه لإرواء الناس أثناء موسم الحج.

فقد كانت تمثل وجه الجزائر في العالم الاسلامي كما يقول أبو سعد الله.

2–مؤسسة سبل الخيرات:

قد اكتسبت هذه المؤسسة أهمية خاصة في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني منذ تأسيسها والذي يرجعه بعض المؤرخين إلى عام 999 هـ–1590م[1]، حيث أسسه شعبان خوجة، فاختصت بأوقاف أتباع المذهب الحنفي بمدينة الجزائر المحبسة على المؤسسة مباشرة أو على الجوامع الحنفية التسعة التابعة لها بمدينة الجزائر وهي:

1 . جامع القايد صفر 940هـ . 1534م

2 . جامع السيدة 720هـ . 1560م

3 . الجامع الجديد 1070هـ . 1660م

4 . جامع شعبان خوجة 1106هـ . 1694م

5 . جامع كتشاوة 1106هـ . 1787م

6 . جامع الشبارية وزاويته 1201هـ . 1787م

7 . جامع دار القاضي 1209هـ . 1795م

8 . جامعا القصبة:

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 –1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 142.

أ . الجامع الداخلي " جامع الداي حسين " "1235هـ / 1653م . 1654م "

ب . الجامع الخارجي " 1064هـ / 1653م . 1654م"

وهذه المؤسسة الوقفية ذات الطابع الخيري وكانت خاصة بالأحناف، واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري واعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله، واما أملاكها فقد كانت تقدر بثلاثة أرباع الأوقاف العامة، وقد تم إحصاء 92 حانوتا يعود إلى مؤسسة سبل الخيرات، ثمانية منها كانت مستغلة من قبل اليهود وهذا لسماحة الإسلام وعدالته بين مواطنيه وغلتها السنوية الإجمالية قدرت بنحو 4455 ريالا وكان لها أربعة مخازن ملحقة بالفنادق غلتها السنوية 156 ريا ل إضافة إلى حمامين غلتهما السنوية 165 ريال، وتدعمت مكانتها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حتى أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد مؤسسة الحرمين الشريفين[1] ومؤسسة أوقاف الجامع الأعظم من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها وهذا راجع إلى غنى (الطائفة التركية والكراغلة التي كانت توقف أملاكها لفائدة المساجد الحنفية، بالإضافة إلى أنها تتكفل بجراية خاصة لكبار الموظفين كالمفتي الحنفي الذي يخصص له دخل سنوي لا يقل عن 150 جنيها، بالإضافة إلى نفقات 28 حزابا ومساهمة مهمة في إعانة الفقراء الذين يتلقون الصدقات كل يوم خميس، وكانت في بعض الأحيان تحمل هذه الصدقات إلى مستحقيها في

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص190.

منازلهم [1]عندما يتعذر حضورهم لتسلمها، كما كانت تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة تشرف عليها وتوجهها وتنميها وذلك أن كثيرا من الواقفين كانوا يتعهدون بوقفهم إلى إدارة سبل الخيرات، وكذلك من ابرز ما قامت به إنشاؤها للجامع الجديد أو الحنفي المسمى أحيانا بجامع الصيد البحري وهو ما زال إلى اليوم وكانت مؤسسة سبل الخيرات ذات نفوذ كبير في المجتمع والدولة، وذلك لأهمية الأوقاف التي تتلقاها والمنشآت التي كانت تشرف عليها ولها دور بارز في المجتمع الجزائري.

3-مؤسسة الجامع الأعظم:

يعد الجامع الأعظم بمدينة الجزائر من أقدم الجوامع، اذ يعود تاريخه الى القرن الحادي عشر[2]، ويعود ظهورها كمؤسسة خلال منتصف القرن السادس عشر وهي من حيث الكثرة عددا ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين[3].

لعبت أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم دورا كبيرا في مختلف المجالات الدينية والاجتماعية وحتى السياسية حيث مثل الجامع الأعظم مرآة الجزائر للرأي العام.

فقد قدر عبد الجليل التميمي مجموع أوقاف الجامع الأعظم وحصرها في 492 عقد وقف حسب الوثيقة الخاصة بالجامع الأعظم، وقد ذكر في أحد التقارير بشأن أملاك الجامع

---

[1] سعدية سرقين، "أوقاف الزوايا والأضرحة، الدولة الجزائرية الحديثة – ومؤسساتها"، منشورات المركز الوطني للدراسات البحث، الجزائر، 2007، ص295.

2 عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، من منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 310.

3 فاطمة بن مصباح، ادارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، (مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص46.

الأعظم سنة 1837 أنها تحتوي على 125 متر و39 حانوتا و3أفران و19 بيتا[1]، حيث استعملت أموال الأوقاف لترميم المسجد والحفاظ عليه وكانت عملية الترميم تتم عموما مرة في السنة بصفة مستمرة، غير انه في بعض الأحيان تستدعي الضرورة إلى إصلاحه أو إعادة تجديد جزء إثر تهديمه أو تضرره، واهتم القائمون عليه بنظافته وترتيبه من الداخل والخارج ليكون مناسبا للمصلين وتعطيره[2].

كما برز الجامع الأعظم في الجانب الاجتماعي من خلال مساعدة المحتاجين والفقراء ورفع الغبن عنهم وايوائهم واطعامهم كما تجسد دوره الاجتماعي بالنسبة للأوقاف المشتركة بينه وبين العديد من المؤسسات الوقفية لمدينة الجزائر كمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ومؤسسة أوقاف الأندلس وأوقاف سبل الخيرات[3]، وقد لعب هذا الجامع دورا رائدا خلال الفترة العثمانية، إذ احتضن المجلس العلمي وغطى على أنشطة كل الجوامع الأخرى حتى التي أنشأها الأتراك أنفسهم، وكثيرا ما كانت فيه الأسبقية للمفتي المالكي على المفتي الحنفي في مختلف القضايا[4].

---

[1] عبد الجليل التميمي، "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر "، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5 ، تونس ،1989 ،ص 14.

[2] نصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 187.

3 عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص286.

4 نعيمة بوحوش، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص288.

ثانيا: المؤسسات الوقفية الخاصة:

1-مؤسسة بيت المال:

تعتبر من المؤسسات العريقة بالجزائر وتتمتع بصيغة رسمية واجتماعية، يشرف عليها موظف يسمى بيت المالجي حيث كان الباشا يحرص على تعيين أحد القضاة ليساعد أمين بيت المال في ادارة هذه المؤسسة نظرا لتعدد مهامها وخدماتها[1]، حيث كانت تتولى إعانة أبناء السبيل، واليتامى، والفقراء، والأسرى، وتتصرف في الغنائم الواردة إلى الدولة. كما تهتم بشؤون الخراج، وشراء العتاد. وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق، وجسور، وتشييد أماكن العبادة، كما كانت تقوم بتصفية التركات، وتحافظ على ثروات الغائبين وأمالكهم، ومنح الصدقات للمحتاجين، وتقوم بإدارة أوقافهم، مع مساهماتها في دعم إيرادات خزانة الدولة بمبالغ مالية منتظمة[2]، حتى أن الفرنسيون لاحظوا عند دخولهم إلى مدينة الجزائر مدى ضخامة مداخيل مؤسسة بيت المال وهذا ما دفعهم إلى التدخل في شؤونها بحجة تنظيمها ليسهل عليهم الاستحواذ على مداخيلها، حيث صرح المفتش العام الفرنسي للمالية الذي كان في زيارة للجزائر سنة 1833م بان ما أدلى به بيت المال له وهو أن مدخول بيت المالجي يقدر أسبوعيا ب 180 فرنكا أي ما يعادل 11340فرنكا أو 100 بوجو سنويا، أما مصدر هذه الأموال فيعود أساسا إلى حصة بيت

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص95.

[2] المرجع نفسه.

المال من الزكاة والأملاك الشاغرة[1].

2-مؤسسة أوقاف الأندلس:

تشرف هذه المؤسسة على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة مهاجري الأندلس بالجزائر، ففي سنة 1033هـ / 1623م أسسوا جامع وزاوية ومدرسة[2]، فكانت تلك الأوقاف تشمل على العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، حيث جعلوا الآبلي مشرفا عليها[3]، والذي أصبح وكيلا على أوقاف فقراء الأندلس وفي الواقع كانت هناك أوقاف خاصة بالجالية الأندلسية قبل تأسيس الزاوية.

بلغت أوقاف فقراء الأندلس أكثر من مائة وواحد منها أربعون ملكية عقارية وواحد وستون عناء، وضعت تحت تصرف وكيل الأندلس وتكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى أصبحت تقدر بما لا يقل عن خمسة آلاف فرنك كدخل سنوي سنة 1860.

وكان هناك صنفين من الأوقاف هما: ما هو خاص بفقراء الأندلس وهناك ما هو مشترك مع مؤسسات أخرى منها الحرمين الشريفين والجامع الأعظم وكذلك مع عامة الناس[4].

أصبح الأندلسيون بسبب انشغالاتهم بالتجارة من أغنياء الجزائر، وكانوا يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع الجزائري، وخصوصا لدى العثمانيين حتى أن بعضهم كان يعين على

---

[1] المرجع نفسه، ص96.

[2] عطابي جمال، الأوقاف في ظل تشريعات الادارة الاستعمارية في الجزائر 1830-1926، دار جودة للنشر والتوزيع، ط1 ،ج1، الجزائر، 2023م، ص25.

[3] هو من بلدة الأندلس، أنظر عبد المجيد قدور، الهجرة الأندلسية الى المغرب الاسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية الجزائر (نموذجا)، مجلة العلوم الانسانية، ع 20، جامعة منتوري، الجزائر، 2003، ص179.

4 ديدان مسعودة، بهلولي زهرة، الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات مابين (1671 – 1830 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة أكلي محند أولحاج-، البويرة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 59-60.

أوقاف عثمانية[1].

كان للجالية الأندلسية دورا كبيرا وهاما في أوقاف مدينة الجزائر، وذلك استنادا للوثائق الخاصة بالوقف من عقود كراء وشراء الأراضي والدور والمحلات بقصد تحبيسها لفائدة أهل الأندلس[2].

3- مؤسسة أوقاف الأشراف (الشرفاء):

يطلق جماعة الأشراف[3] في الجزائر العثمانية على تلك الفئة التي تنتسب الى آل البيت، وذلك خلال أواخر القرن 11هـ/17م، يرأسهم نقيب يسمى نقيب الأشراف، يختار من بين المرابطين، له سلطة أوسع من سلطة شيخ المدينة، يساهم مساهمة فعالة في ادارة السلطة السياسية، اذ كلما حدث أمر ذو بال يجتمع في بيته شيخ المدينة وأمناؤه لاتخاذ اللازم[4].

ان الأشراف في الجزائر جاؤوا من مناطق مختلفة، فمنهم من جاء من شبه الجزيرة العربية مباشرة واستقر بهذه المنطقة، ومنهم من قدم من بلاد الأندلس قبل سقوطها ومنهم من قدم من المغرب الأقصى والساقية الحمراء[5].

بلغ عدد الأشراف في الجزائر ما بين مائتين وثلاثمائة أسرة، وقد حظيت كل أسرة بمكانة مرموقة ضمن فئات المجتمع خلال العهد العثماني، وكان ذلك التقدير والاحترام من

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 239.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص 143.

[3] **الشريف** هو كل من ثبت نسبه لفاطمة الزهراء بنت النبي محمد صلى الله عليه وسلم وزوجة علي رضي الله عنه والعرب يمنحون مكانة محترمة للأشراف ويخاطبونهم ويتحدثون عنهم ب"سيدي" وعددهم في الجزائر معتبر يصل الى عدد الفرقة داخل القبيلة، ينظر بلبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران قسم التاريخ وعلم الآثار، 2007-2008، ص39.

[4] حمدان خوجة، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1982م، ص 126.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص241.

طرف الحكام الأتراك والسكان أيضا، وكانت لها أوقاف خاصة تصرف من ريعها[1]، حيث بنى لهم محمد بكداش باشا سنة 1121 زاوية خاصة بهم ولعل هذا كان من أسباب تعاطفهم معه ونسبته إلى حضرتهم وان من يقيم فيها سوى الشريف غير المتزوج ويتولى فيها الإمامة والدرس أو الخطابة.

وتعود أغلب أحباس هذه المؤسسة الى الأشراف، حيث تشتمل مهمة هذه الأحباس في تسديد التكاليف الجارية للمؤسسة التعليمية والدينية، وكانت فوائضها تعود الى فقراء الأشراف وأوقاف بيت المال، وكانت كثيرة في مختلف المدن، منها مدينة قسنطينة[2].

4-مؤسسة أوقاف الزوايا والأضرحة (الأولياء والمرابطين):

أوقاف الأولياء والمرابطين يتولى الاشراف عليها وكيلهم وتنفق مداخيلها على أضرحة الأولياء[3]، وزواياهم كما تنفق أيضا على الفقراء، أما الزوايا، فكان من أغنى أوقافها زاوية الولي دادة وزاوية أحمد بن عبد الله الجزائري وزاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي الذي يقع بنواحي جرجرة، التي كانت جميع الفئات الاجتماعية توقف عليها، بل وحتى من خارج الجزائر[4]. وقد بلغت عقاراتها 69 عقارا[5]، أما مداخيل أوقاف هذه الزاوية فقد قدرت بستة آلاف فرنك كانت توزع على الفقراء.

ولقد نمت أوقاف الأولياء بوتيرة سريعة بسبب تشجيع الحكام للتصوف من جهة ودافع

---

[1] ديدان مسعودة، بهلولي زهرة، الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات..، مرجع سابق، ص63.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 100.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 142.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المصدر السابق، ص 243.

[5] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص426.

التقوى من جهة أخرى ودوافع سياسية من جهة ثالثة كجلب رضا السكان ومواجهة دعاية الطرق الصوفية المناهضة لهم، وقد يكون الوقف وفاء لنذر.

بفضل تواجد الأوقاف وما يترتب عنها من مداخيل استطاع حكام الجزائر العثمانيين من سد حاجيات المصالح التعليمية والثقافية وغيرها من المصالح الضرورية للحياة والتي لم تكن الخزينة العامة تهتم بالإنفاق عليها، ولم تقتصر ظاهرة الأوقاف على مدينة الجزائر، بل انتشرت في اغلب جهات الوطن الجزائري واشتهرت مدن كثيرة بأوقافها، من جهة الغرب تلمسان مازونة ومعسكر، بينما نجد في الشرق قسنطينة عنابة بجاية، أما الوسط مليانة القليعة البليدة، ولقد تنوعت الأوقاف بتنوع أصحابها ومكانتهم الاجتماعية والمهنية كضريح عبد الرحمان الثعالبي تمثلت أوقافه إلى حوالي 20 دارا و 11 جنة و 6 احفر معدة لصناعة الدباغة و 5 علويات و 6 رقايع وحانوتين و3 جلسات حوانيت و3 مخازن، أما سعيدوني يقدرها إلى 82 وقف يخصص لصيانة ورعاية حاجيات الزاوية والضريح، أما أوقاف سيدي الجامعي بمدينة الجزائر قد قدرت ب 25 وقفا كان البعض يأتي من الخارج، حيث تصل بعض حمولات من زيت الزيتون من منطقة تونس أما في منطقة القبائل فقد قدرت أوقاف سيدي علي بن موسى افنس وبالضبط في منطقة المعاتقة في الطريق الذي يؤدي إلى ذراع الميزان قرب تيزي وزو حيث يقدر ديفولكس أن وقف هذه الزاوية كالتالي: يقدر ب 480 شجرة الزيتون و 340 شجرة من التين وأراضي

صالحة للزراعة[1]، كما قدرت أوقاف سيدي بومدين ب 23 وقفا بمنطقة تلمسان وضواحيها

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص190.

سنة 960هـ _ 1500م، وجاء في إحدى وثائق بيت البايلك مايلي: نصف دار أبو طوبة في سوق الجمعة والربع للجامع الأعظم والربع للولي الصالح سيدي عبد الرحمان الثعالبي كما كانت مصلحة الأوقاف تسهر على صيانة ورعاية المؤسسات المستفادة منها وضمان سيرها الجيد كالإنفاق على خدماتها وحاجياتها اليومية بالإضافة إلى التصدق على فئات من المجتمع الجزائري، وهناك من يعيش من مداخيل الأوقاف كالرجال في سلك الدين والمصالح الثقافية كالإنفاق على القائمين على بيوت الله كالمساجد والأضرحة والزوايا، وفي المصالح التعليمية تتكفل بكل من لهم علاقة بالتعليم من فقهاء ومعلمين وطلبة ومدرسين أما المصالح الاجتماعية فمهمتها مساعدة الفقراء والمعوزين واليتامى والأرامل وعابري السبيل والأجانب المسلمين كما أن بعض الزوايا اليوسفية والقادرية والتيجانية والزيانية وغيرها قد امتلكت الثروة وتوافرت عليها الهدايا والعطايا، كما كانت تأخذ الأموال والزكوات والجبايات، كما أن بايات قسنطينة قد أعفوا عددا من الزوايا والأضرحة من الضرائب، وقد عرف عن العثمانيين سخاؤهم اتجاه رجال الدين عامة والمرابطين خاصة، حيث كان بعض الباشاوات يمنحون في مناسبات معينة جزء من جزية أهل الذمة إلى الأشراف والعلماء والمرابطين.[1]

ثالثا: مؤسسة أوقاف المرافق العامة

1-مؤسسة أوقاف الطرق والعيون والسواقي:

[1] نعيمي أحلام، الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية –قطب شتمة – جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، 2012–2013، ص47.

يطلق عليها بالمؤسسات غير الدينية، ولكنها بدوافع دينية والرغبة في الثواب الجزيل بإرواء عابري السبيل ، حيث أوقفت عدة أملاك داخل الجزائر وخارجها للإنفاق على المرافق العامة كالطرق والعيون والحنايا والسواقي وكل هذه المرافق تحظى بالعديد من الأوقاف، حيث يقوم عليها شواش يعرفون بأمناء الطرق والعيون والسواقي ويصر الكثير من المؤرخين على تسميتها بالمؤسسة غير الدينية نظرا لدورها التقني في مدينة الجزائر، غير أن نشأتها كانت بدوافع دينية والرغبة في الثواب الجزيل بإيواء عابري السبيل ورعايتهم وقد جرى العرف على ذلك حتى سميت العيون الموجودة في الأماكن العامة ب "السبيل " ولا يزال هذا المصلح يستعمل حتى اليوم للدلالة على المنافع العامة وقد بلغ عدد العيون التي أنشئت داخل الجزائر وخارجها والتي كان عددها يزيد عن مائة عين وأهميتها كذلك تستدل من تلك المبالغ الضخمة التي كانت توفرها والتي كانت في السنوات الأولى للاحتلال لا تقل عن 150 ألف فرنك.[1]

علما أنه ما أكسب أوقاف العيون أهمية كبيرة هو تزايد العيون المقامة من طرف الحكام والوجهاء والأعيان والمسيرين من عامة الناس وذلك لوجود شبكة متطورة من القنوات والسواقي والعيون بالمدينة وفحوصها تتطلب صيانتها واستخدامها صرف مبالغ كبيرة، وهذا ما وفر للسكان خدمات أساسية وأوجد وسائل ضرورية للحياة [2].

[1] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 143.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص209.

2- مؤسسة أوقاف الجند والثكنات (مؤسسة الأوجاق[1]):

هي أوقاف خاصة بالمؤسسة العسكرية التي كان عددها أواخر العهد العثماني في مدينة الجزائر وحدها سبع ثكنات، اشتهرت منها كل من ثكنة الخراطين وباب عزون وست موسى والمدروج وماكرون، كما حظيت الأبراج والحصون الواقعة بضواحي الجزائر بالعديد من الأوقاف مثل برج رأس تافورة "باب عزون" وبرج مولاي الحسن وبرج سيدي تقليلات " أربعة وعشرون ساعة " وبرج فنار وبرج قامة الفول " الانجليز" وبئر برج الزوبية " البرج الجديد" [2]، كانت ترجع مداخيلها إلى العسكر المقيم في غرفها التي كانت تأوي ما بين 200 و 300 رجل للغرف الصغيرة ومابين 400 و600 للغرف الكبيرة، وقد كانت ثكنة صالح باشا تشمل 62 غرفة تأوي بمجموعها 1226 جنديا ويعود أصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في رتبهم العسكرية، حيث ارتبطت أهمية العقار الموقوف بمستوى الرتبة العسكرية أو المنصب الإداري الذي يناله الجندي الواقف حيث وجدت غرف مخصوصة ذات خدمات متميزة وأخرى فقيرة، ولأن الجند يحصلون على أجورهم من الباشا فقد كانت مداخيل الأوقاف تصرف في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكلاء الأوقاف لجنود الغرف الوقفية، هؤلاء يتم تعيينهم من قبل مقيمي الغرف ودون تدخل السلطات المحلية، مما يوحي بديمقراطية القرار في المؤسسة الوقفية

---

[1] **أوجاق:** مفردها وجق وتعني باللغة العثمانية الموقد الذي يجتمع حوله الجند بداية الأمر على فرق صغيرة من الجنود ثم أصبح يطلق على كل العناصر التي يشكل منها الجيش.، أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص42.

[2] عطابي جمال، الأوقاف في ظل تشريعات الادارة الاستعمارية في الجزائر 1830-1926، المرجع السابق، ص29.

للاوجاق واستقلاليتها عن السلطة المحلية في اختيار موظفيها[1].

في حين سادت عدة اضطرابات أمنية عبر الساحة الوطنية أواخر العهد العثماني وهذا ما دفع الكثير من الجزائريين الى وقف أملاكهم من أجل انشاء الثكنات للدفاع عن البلاد وتسييرها وبذلك تم تشييد عدة أبراج وحصن للحماية من خلال الأوقاف ،كذلك تم وقف عدة أملاك داخل الجزائر وخارجها على المعوزين من الجند، حيث حظيت المنشآت العسكرية اهتماما كبيرا من طرف الحكام فقد لقيت هذه الطبقة أوقافا كثيرة ومن الحكام الذين أوقفوا على الثكنات العسكرية الداي حسين بن حسن باشا 1796م الذي خصص هو الآخر أوقاف من أجل الحماية وتزيين الغرفة "باب عزون"[2].

[1] فارس مسدور، كمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص 76-77.

[2] سلامي فايزة، عزيري نوال، الدور الثقافي والاجتماعي للأوقاف أواخر العهد العثماني عهد الدايات أنموذجا (1671-1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة محمد بوضياف المسيلة-، الجزائر، 2022، ص52.

وفي الأخير يمكن القول إن هذه المؤسسات الوقفية التي تنوعت بين الأملاك العقارية: الأراضِي الزراعِّية والدكاكِّين والفنادق والبساتِّين، والحدائق، إضافة إلى أفران الخبز والطواحِّن وأفران معالجة الجِّير، والعِّيون والسواقِّي، والصهارِّيج...

وصارت تمس مختلف مناحي الحِّياة الدِّينية الاجتماعِّية والاقتصادِّية مثل: أوقاف الحرمِّين الشريِّفين، أوقاف الجامع الأعظم والمساجد الأخرى، أوقاف سبل الخِّيرات، أوقاف الأولياء، أوقاف الأشراف، أوقاف أهل الأندلس.. ومن دون شك أنه صار للأوقاف دور مهم فِّي إدارة حِّياة الناس اجتماعِّا واقتصادِّا نجملها فِّي النقاط التالِّية :

- رعاية المصالح العامة وصيانتها .
- تمكين العجزة والقصر من مصدر رزق لكون الحبس الوقفي سمح لصاحبه بكرائه بقرار من المجلس العلمِّي الذي يشرف على الأوقاف.
- الحد من المظالم والأحكام التعسفِّية للحكام.
- ايواء الفقراء والمساكِّين وإطعامهم ·
- ترمِّيم الثكنات والتحصِّينات العسكرِّية[1]
- المساهمة بمقادِّير مهمة فِّي أوقاف الحرميِّن
- توفِّر مصادر مالِّية مهمة لدور العلم وطلبته.
- الشعور بالمسؤولية الجماعية وترجمة ذلك من خلال مظاهر أوجه الانفاق.

[1] حميدي أبو بكر الصديق، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص154.

– توثّيق العلاقات الاجتماعية

ومهما يكن فإن ظاهرة الأوقاف فًي العهد العثماني مثلت عملا خيريا وتضامنا اجتماعيا وأخذت حّيزا اقتصادًيا، وكانت سلوكا فردًيا واجتماعًيا، تبناه المجتمع ودعمته الفئة القرّيبة من الحكم، وتقدمه شّيوخ الزوايا والطرق الصوفّية، واستفاد منه الفقراء وأهل العلم، وغطى احتّياج الكثّير من الجهات فًي ظل غّياب تكفل الدولة بذلك. فكانت تغطًي نفقات مرافق هامة ومفصلّية فًي حّياة المجتمع كالتعليّم والثقافة والفقراء والمساجد وكأنها وزارة تعنى بهذه الأمور كلها.[1]

[1] حميدي أبو بكر الصديق، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، المرجع نفسه، ص154.

الفصل الثالث: دور الوقف الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني

1-مساعدة المحتاجين والاحسان للفقراء

2-الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام

3-تماسك الأسرة الجزائرية

4-الرعاية الصحية وتمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال رزقهم

5-الانفاق على الطلبة ورجال العلم

6-رعاية وصيانة المرافق العامة

7-إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة

إن الأصل في الوقف سواء كان عاما أو خاصا فعل الخير، فمنذ أن نشأت الدولة الإسلامية ساهمت مؤسسة الأوقاف إلى جانب بيت مال المسلمين في تحمل أعباء الرعاية الاجتماعية للفئات المعوزة في طليعتها الفقراء والمساكين، العجزة، الأيتام، عابري السبيل، والأرامل، وأصحاب العاهات إلخ، والقيام بأمور المؤسسات الدينية والثقافية، إلى جانب مساهمة الأوقاف في إنشاء الزوايا والأربطة في بعض النواحي المقفرة والبعيدة. كما كانت هناك الأوقاف للإنفاق على مؤسسات الصوفية من التكايا والخوانق(الزوايا) بداخل المدن إضافة إلى الأوقاف المتصلة بتأدية فريضة الحج وبرعاية الحرمين الشريفين، كما كان للأوقاف دورها في حركة الجهاد فتعددت أحباس الأربطة والحصون والقلاع والأبراج، كما أنشئت دورا لرعاية الشيوخ والضعفاء من الفقراء والمنشآت العسكرية وتوفير السلاح وفك الأسرى، وأنشئت دورا للشريفات الفقيرات كملجأ لهن[1]. كما ساهمت الأوقاف في إقامة الملاجئ والإشراف عليها داخل أراضي الدولة العثمانية، كانت تقدم وجبات الطعام اليومية للمعوزين وهو ما يدلنا على دور الأوقاف في المجتمع. لعب الوقف في الجزائر خلال الحكم العثماني دورا هاما في العديد من المجالات، اذ تنوعت معارف الوقف تنوعا كبيرا يشمل كل نواحي الحياة العامة، والتي كانت عنوانا للتضامن الاجتماعي وهذا ما ساعدها على الانتشار في العديد من المدن الكبرى في الجزائر موزعة على العديد من المؤسسات الوقفية والتي أصبحت مع مرور الزمن تمتلك

1 وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016 / 2017 ص350.

مردودا ماليا أكسبها مكانة وأعطاها دورا في تحريك مختلف نشاطات الحياة الاجتماعية، ومن مجالاته نذكر:

1- مساعدة المحتاجين والاحسان للفقراء:

لقد كان الهدف من المؤسسات الوقفية هو تحسين أوضاع الطبقة الضعيفة في المجتمع من مستحقي الوقف (الفقراء والمساكين) أو التخفيف من مصائبهم، مما يجعلهم عناصر صالحة في المجتمع، فيبتعدون عن التشرد والحرمان وتبعاتهما (الانحراف، الجريمة والتشرد ..)[1]

وقد تكفلت الأوقاف بتقديم مبالغ مالية ومساعدات عينية للفقراء في مختلف المؤسسات الوقفية كالحرمين الشريفين وسبل الخيرات وبيت المال في مواسم معينة مثل صدقة وكيل بيت المال التي توزع على 200 فقير كل يوم خميس واعانة وكيل أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي التي يحظى بها عادة زوار الضريح من الفقراء وأبناء السبيل وتكفل وكيل الأوقاف بقسنطينة بتقديم بصيب من الزلابية لموظفي المساجد والطلبة في منتصف شهر رمضان بعد أن يقتطع 300 ف من مدخول الأوقاف التي يشرف عليها لهذا الغرض وقد كان مردود الأوقاف ينفق على رجال العلم والمدرسين والطلبة الذين لم يكن الحكام آنذاك يرون ضرورة لرعايتهم كما لم تكن الخزينة العامة ملزمة بالإنفاق عليهم وبذلك كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية في اغلب المناطق الجزائرية ،فلولا ما كانت توفره الأوقاف من مبالغ مالية لما أمكن الإنفاق على 106 مساجد بمدينة الجزائر و100 مكان للعبادة بقسنطينة[2] .بالاضافة الى الالتزام بعناية فئة معينة كفقراء ومعوزي الأندلس وفقراء الأشراف أو بطلبة أو بفقراء مدينة معينة كفقراء مكة والمدينة وكذلك اشراف الأوقاف على دفن موتى فقراء المسلمين .

---

[1] محمد الحاكم بن عون، الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الخامس، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، الخرطوم، يوليو، 2007، ص7.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدليب، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة ، 1982، ص ص 25-26.

2- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام:

كان الوقف يوفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي الموقوفة ،لكونها لا تباع ولا تشترى ولا يمكن حيازتها بتصرف أو استحواذ أو مصادرة وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام وذوي النفوذ مد أيديهم إلى الأملاك المحبسة تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم :بما أن الوقف الأهلي يسمح لصاحبه بكرائه مقابل عناء محدد يقره المجلس العلمي بعد وضعه في المزاد العلني وهذا ما مكن العديد من شرائح المجتمع من المحافظة على مصادر دخل قارة ومضمونة ، مثل النساء المطلقات والأرامل غير الراشدات وبعض المعوقين ولهذا السبب بالذات نلاحظ كثرة النساء اللاتي كن يحبسن أملاكهن حيث نجد كمثال هناك اثنين وعشرين امرأة وضعن أملاكهن وقفا على الجامع الأعظم بالجزائر ،كما سمحت طريقة استغلال الحبس الأهلي استغلالا غير مباشر لبعض الجماعات من الموظفين المشتغلين بمهام وأعمال لا تسمح لهم بالتفرغ لاستغلال أملاكهم كالمنخرطين في الجيش والمتولين لبعض الوظائف الخاصة من الانتفاع من ملكياتهم العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة :فأحكام الوقف الأهلي تقر لصالح الحبس أن ينتفع هو وعقبه بالحبس حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف فلا يصرف الحبس على الغاية التي وقف من اجلها إلا بعد انقراض العقب وانتفاء الورثة وهذا ما مكن الأسرة الجزائرية من المحافظة على تماسكها وحال دون اقتسام الأملاك أو بيعها أو رهنها من طرف الورثة[1] .

3- تماسك الأسرة الجزائرية:

يمكن اعتبار التحبيس حاجزا أمام انتقال "الملك" من جراء الانتقال الارث ذلك لكون أحكام وقف الأهالي تقر لصاحب الوقف ان ينتفع هو وعقبه بالوقف حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف، فلا يصرف الوقف على الغاية التي وقف من أجله الا بعد انقراض

[1] أحلام نعيمي، الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص ص58-59.

الورثة، وهذا ما مكن الأسرة الجزائرية من المحافظة على تماسكها وحال دون اقتسام الأملاك أو بيعها أو رهنها من طرف الورثة[1] .

كما كان للمرأة دورا بارزا في وقف أملاكها سواء لمؤسسة الحرمين الشريفين أو الجامع الأعظم ومؤسسات خيرية أخرى ، فثلث من العينة ينحصر فيما يقارب مئة عقد خاص بالمرأة وما حبست من أملاك فكان الهدف من هذا أن أحكام الوقف الأهلي الحق التمتع بها حيث كانت لها استقلالية في التصرف في أملاكها دون الرعاية من الزوج أو الوصي ، ومثلا كانت المرأة تقوم بإجراءات التحبيس بنفسها وتباشر العملية بحرية اذ كانت تلجأ في ظروف أخرى الى التوكيل واسناد المهمة الى غيرها ، الى الزوج أو وكيله أو الى شخص آخر وظاهرة التوكيل كان يتعاطاها الرجال كذلك ولم ترتبط بحبس الوقف كما قد يتصور[2] .

ولقد حضت المرأة نفسها أولا بالحبس وكانت تشترط في أغلب الاحوال مثل الرجل بالانتفاع بالغلة مدى الحياة بموجب ترسيخ المذهب الحنفي، وفي أمثلة أخرى حظيت المرأة كبنت للواقفة أو كأخت لها بالأولوية دون اشتراط الانتفاع الشخصي، كما في تحبيس السيدة عيشوشة بنت عبد الوهاب على ابنتها فايجة وذريتها المؤرخ في شهر رجب عام 1125 هـ-1713 م وتحبيس السيدة مريم بنت السيد الحاج مولود على أختها وذريتها المؤرخ في 1127هـ - 1715 م.

ومن الأوقاف التي انتشرت بين الأسرة في العهد العثماني أوقافا لإعارة الحلي والزينة في الأعراس والأفراح، فيستفيد من هذا الوقف الفقراء والعامة بما يلزمهم من الحلي لأجل التزيين بهم في الحفلات ويعيدونه الى مكانه بعد انتهائها فيتيسر للفقير أن يبرز يوم عرسه بحلة لائقة ولعروسه أن تحلى بحلية رائعة مما يجبر خاطرهما[3].

---

[1] سمية هميسي، منى فطحيزة علي، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العهد العثماني (1519-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر (تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث) كلية العلوم الانسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي ،2017-2018، ص37.

[2] ديدان مسعودة، بهلولي زهرة، الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات، المرجع السابق، ص82.

[3] ديدان مسعودة، بهلولي زهرة، الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات، المرجع السابق، ص ص82-83.

4-الرعاية الصحية وتمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال رزقهم:

لقد لعبت الحمامات الموقوفة دورا كبيرا في توفير النظافة والتقليل من الأمراض، لكون الحمامات مكان الطهارة، مما أدى الى حفظ الصحة العامة، وبهذا كانت للأوقاف دور هام في رعاية صحة سكان الجزائر كغيرها من المدن العربية في ظل الخلافة الاسلامية العثمانية[1].

يسمح الوقف الأهلي لمالكه بكرائه مقابل مدخول معين يوافق عليه المجلس العلمي بعد وضعه في المزاد العلني، الأمر الذي ساعد على استفادة مجموعة كبيرة من المجتمع من مصادر دائمة ومضمونة، وقد تمثلت الفئة في النساء الأرامل والمطلقات، وغير الراشدين والمعوقين الذين لا يستطيعون الحصول على مداخيل سوى عن طريق الوقف، وهذا ما يوضح لنا مدى أهمية الوقف في التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتوضح لنا العديد من الوقفيات مدى حرص الآباء والأمهات على مستقبل أبنائهم خاصة منهم الاناث غير متزوجات والمطلقات غير الراشدات وبعض المعوقين، كتحسين السيد عبد القادر الشريف جميع البحيرة (البستان) بالقرب من ضريح الشيخ سيدي يعقوب[2].

كما سمحت طريقة استغلال الحبس "الأهلي"[3] استغلال غير مباشر لبعض الجماعات من الموظفين المشتغلين بمهام وأعمال لا تسمح لهم بالتفرغ لاستغلال أملاكهم كالمنخرطين في الجيش والمتولين لبعض الوظائف الخاصة من الانتفاع من ملكياتهم وهذا ما يؤكد توارد أسماء العديد من الموظفين في وثائق الحبس الأهلي[4] .

---

[1] محمد زاهي، أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2007، ص120.

[2] سمية هميسي، منى فطحيزة علي، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص37.

[3] **الحبس الأهلي:** وهو أن يحبس المالك غلة ملكه على واحد أو أكثر من أقاربه أو غيرهم. أنظر سعيد عليوان بن عمر، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، ع 55، شوال1427م، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2016، ص 296.

[4] هميسي سمية، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص37-38.

5- الإنفاق على الطلبة ورجال العلم:

بفضل عائدات الأوقاف لم يرى حكام الجزائر ضرورة للإنفاق ورعاية المؤسسات الثقافية والدينية من مال الخزينة، لأن مردودها كان الممول الوحيد لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية وأماكن العبادة، ومنح الطلاب والمدرسين ورواتب القائمين على شؤون العبادة والمساجد والزوايا ويشمل مختلف الموظفين.

أما مدينة قسنطينة التي كان بها 35 مسجدا و169 زاوية و 7 مدارس رئيسية كانت تخصص منحة سنوية للطلاب من داخل الأوقاف تبلغ 36 فرنكا، وكان معظم هؤلاء الطلبة من سكان الأقاليم أعدت لهم زوايا خاصة بهم قدرت ب 16 زاوية وفي العاصمة 6 زوايا لهذا الغرض: ثلاثة لعرب الغرب، واثنان لعرب الشرق أما الأخيرة فقد أعدت لإيواء المدرسين الذين ليس لهم عائلات مقيمة فكان علمائها يعيشون في يسر مادي ويتمتعون باحترام الناس، أما المناطق المجاورة للعاصمة فقد كانت تنتشر فيها 299 مدرسة بها حوالي 5583 طالب..

كما انتشرت مجموعة من الزوايا يديرها مرابطون، فلم تكن الزوايا تقتصر على المدن بل تعدت ذلك لتشمل الأرياف فتقام تخليدا لأحد المرابطين، وبجانبها جامع للصلاة وبئر للشرب والوضوء[1] .

6- رعاية وصيانة المرافق العامة:

ساهمت الأوقاف في المحافظة على بعض المرافق العامة كالعيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك التي خصت بأوقاف عديدة وهذا ما وفر للسكان خدمات أساسية وأوجد وسائل ضرورية للحياة لم تكن تهتم بها ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها ففي مدينة قسنطينة كان وكيل أوقاف العيون يصرف حوالي 500 ف لنقل الماء إلى الأحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة بنسبة حمولتين لكل حوض يوميا تكلف حمولته البغل الواحد 0.25 ف وفي مدينة الجزائر ساهمت الأوقاف في إحداث كثير من العيون حتى بلغ

[1] مسيلي عامر، الاوقاف والمؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2020-2021، ص38.

عددها مائة بالمدينة وضواحيها في منتصف القرن 18م وكانت عنوانا للتضامن الاجتماعي[1].

7- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة:

كانت لعائدات الأوقاف الفضل في تشييد العديد من الثكنات والحصون والأبراج والأسوار والبطاريات قصد الدفاع عن البلاد ضد الهجمات البحرية الأوروبية وغارات القبائل داخل البلاد وكان أكثرها يتركز بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها ففي وسط المدينة كانت الثكنات السبع تنال نصيبا وافرا من عائدات الأوقاف تنفقه على رعاية الجند وصيانة المرافق بها وفي الجهات القريبة منها كانت الحصون المختلفة تنتفع بما يخصص لها من أوقاف مثل حصن تافورة (باب عزون) وحصن مولاي الحسن (الإمبراطور) وبرج الزوبية (البرج الجديد) وحصن سيدي تقليلالت (حصن الإنكليز) وبرج العتار(المرسى) وبرج قامة الفول[2].

وان الدور الفاعل للوقف في المجال الاجتماعي يتمثل في مظاهر عديدة فقد كان الواقفون في الغالب يتنافسون في ابتكار أغراض لمصاريف الوقف ولم يتوقف الأمر على الإنسان فحسب بل بلغ الأمر حتى إلى البيئة والحيوان فقد كانت هناك أشكال عديدة من الأوقاف ذات المماسة المباشرة لحاجة المجتمع وفق ظروفه فقد وجدت أوقاف لصيانة الترع والأنهار ومجاري المياه واقامة الجسور عليها.

كما لعب الوقف دورا بارزا في الحياة الاجتماعية بتضامن المجتمع وترابطه وتوزيع ثرواته على فقرائه حيث له دور في التأثير الديني والسياسي خارج الحدود كإرسال النقود سنويا إلى فقراء مكة والمدينة مع ركب الحجيج[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 ،المرجع السابق، ص242.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ...، المرجع السابق، ص163.

[3] نعيمي أحلام، الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 60.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا موضوع الوقف وإبراز دوره الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، وبعد الإحاطة بمختلف جوانب عناصر الموضوع في الفصول والمباحث، توصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- اهتم العثمانيون بالوقف وأولوه عناية خاصة، تجلت من خلال المؤسسات الوقفية العديدة التي ظهرت وعملت في الجزائر.

- المكانة الهامة التي كانت تحظى وتتمتع بها مؤسسة الحرمين الشريفين في نظر الجزائريين وفي قلوبهم، بدليل انها كانت المؤسسة الوقفية الأولى في الجزائر من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها.

- الدور البارز الذي لعبته الأوقاف في الجزائر من خلال مؤسساتها، ليس فقط في الجانب الاجتماعي، بل في جميع المجالات، فأصبحت تنظم وتدير حياة الناس،

- الكم الهائل من الأموال المنقولة وغير المنقولة التي كانت تحت تصرف المؤسسات الوقفية.

- شهدت الأوقاف في الجزائر انتشارا واسعا لوجود التربة الخصبة لنموها، فالجزائريون شعب متدين بطبعه، فالوقف نوع من الصدقة واجرها عظيم يمتد لقرون، لذلك اقبل الشعب الجزائري عليها، لأنها ارتبطت بالجانب الأخروي.

- ارتبط الوقف في الجزائر بالتقدم والنهضة والازدهار وخاصة في العهد العثماني، من خلال تحسين حياة الافراد والذي انعكس على المجتمع، وأصبح المجتمع الجزائري مجتمع تراحمي، يساعد الفقير والمحتاج والمعوز، ويلبي احتياجات طلبة العلم.

– النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به المؤسسات الوقفية في المجتمع والدولة وخاصة مؤسسة سبل الخيرات، نظرا لأهمية الأوقاف التي كانت تتلقاها والمنشآت التي تشرف عليها.

– لم يقتصر دور المؤسسات الوقفية في مساعدة المجتمع وخاصة الفرد فقط، بل تعداها الى المساهمة في ميزانية الدولة مثل بناء الطرق والجسور كمؤسسة بيت المال.

الملاحق

1-أوقاف الحرمين الشريفين[1]

جدول رقم(1): أوقاف الحرمين الشريفين سنة 1080هـ/1669م.

نوع العقار	عدد الأملاك
الدور (31)، وأجزاء الدور (21)	52
البيوت	5
الغرف	4
الأعلية(علوي)	23
المخازن	5 وثلث مخزن ونصف مخزن
الكوش	6
الحوانت	67
الأفران	4
البحاير	4
الأجنة	2
البلاد	1
فندق	ثلث فندق خارج باب عزون
غرف بفندق المحتسب بكجاوة	5
غرف بفندق بكجاوة	14
أنصاف من البيوت والغرف بفندق بالدواميس نصفها وقف على الجامع الأعظم	5
المصدر: س ب ب، ع 24، سجل 173	

المؤسسة	عدد الأملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية	/	16000	/
أوقاف الأولياء والمرابطين	/	19 ضريحا	/	/
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5000 فرنك	/
أملاك الحرمين الشريفين	/	/	703,05	/

2-جدول يوضح لنا بعض احصائيات المؤسسات الخيرية الوقفية[2]

[1] وافية نقطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 19 الى منتصف القرن 19، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2016-2017، ص59

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 -1830)، المرجع السابق، ص ص144 - 145.

3-وثيقة مصورة لنموذج من محضر المجلس العلمي حول الصدقات المرسلة لفقراء الحرمين الشريفين[1]

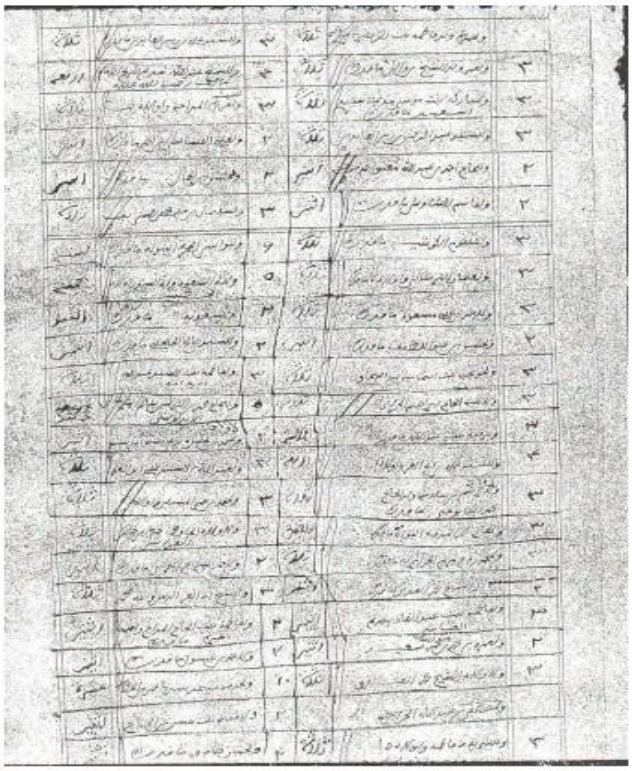

[1] المصدر: م ش، ع 29 –30، مجموعة ملفات بدون ترقيم وملفوفة

4- جدول يوضح بعض أوقاف النساء لصالح مؤسسة الحرمين الشريفين 1008 هـ/ 1600 م-1741/1153م[1]

العلبة والوثيقة	التاريخ	إسم المحبس	نوعية ملك	المكان
ع 1/10و37	1008هـ/1600م	فاطمةبن المرحوم الأرجوني الأندلسي	حانوت	مدينة الجزائر
ع1/5و71	1050هـ/1641م	الولية حليمة بنت غانم	جنة	الناحية الغربية لمدينة الجزائر
ع1/10و19	1070هـ/1660م	الولية آمنة	3/4حانوت	مدينة الجزائر
ع1/5و33	1081هـ /1671م	عائشة بنت الحاج رمضان	دار	أسفل عين الحمراء باب عزون مدينة الجزائر
ع2/7و21	1108هـ/1697م	آمنة بنت إبراهيم	جميع الدار	حومة عين عبد الله العج القصبة
ع2/37و9	1109هـ/1698م	عزيزة بنت	جنة	بفحص عين الربط
ع1/6و11	1148هـ/1737م	الولية عويشة بنت السيد محمد	علوي ودار	بمدينة الجزائر
ع1/5و17	1148هـ/1737م	عائشة بنت سراط	بلاد	بالفحص
ع2/7و26	1153هـ/1741م	قأمير بنت السيد أحمد بن جعفر	ثالث الدار	قرب جامع المعلق

جدول مداخيل سبل الخيرات بعد محاسبة الوكلاء 1707-1715م

التاريخ بالهجري/ بالميلادي	محاسبة الوكيل	المدخول بالريال
شهر محرم 1109هـ/جويلية 1697م	السيد عبد الباقي خوجة	297
محرم 1111هـ/جوان 1699م		3610
1112هـ/جوان 1700م		4531
محرم 1114هـ/ماي 1702م	الحاج والي خوجة	4618
محرم 1118هـ/أفريل 1706م	ناصف خوجة	456
1119هـ/أفريل 1707م		475 في كل شهر
1120هـ/مارس 1708م	علي خوجة مع الوكيل سيدي ابراهيم مع المعزول أغا وكاتب الحروف	5542
1121هـ/مارس 1709م	...	5912
1124هـ/فيفري 1712م	عثمان خوجة	
1125هـ/جانفي 1713م	الوكيل محمد خوجة مع الوكيل سي باكير بولكباشي وكاتب الحروف	5772
1126هـ/جانفي 1714م	...	5772
1127 و1128هـ/خانفي 1715 إلي ديسمبر 1715م	...	11544
المصدر: س ب ب 35، ع 33، سجل 316، ص ص 9، 18، 51، 54، 55، 91.		

[1] زاهي محمد، "أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء وثائق المحاكم الشرعية "، أطروحة لنيل شهادة ماجيستير، اشراف حنيفي هلايلي، جامعة سيدي بلعباس ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية 2007 م ، غير منشورة، ص 134.

6- الجامع الكبير[1]

7-ضريح وزاوية عبد الرحمان الثعالبي[2]

[1] عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المنصة العربية لدار الفكر الاسلامي،الجزائر ،1972، ص227.
[2] لطيفة بورابة، ضريح عبد الرحمان الثعالبي، ص140.

8-نصيب أضرحة مدينة الجزائر من الأوقاف[1]

الضريح	عدد العقود	الضريح	عدد العقود
ضريح عبد الرحمان الثعالبي	95	ضريح محمد بن يحيى بن عبد الله	02
ضريح عمر التلمي	18	ضريح محمد بن علي	02
ضريح محمد الشريف الزهار	13	ضريح علي بن منصور	02
ضريح سيدي رمضان	12	ضريح محمد بن خليفة	01
ضريح والي داده	09	ضريح عبد العزيز بونحلة	01
ضريح محمد بن عبد الرحمن	09	ضريح سيدي منصور	01
ضريح سيدي السعدي	05	ضريح سيدي الجريدي	01
ضريح عبد القادر الجيلالي	05	ضريح أحمد بن عبد الله	01
ضريح أبي التقي	04	ضريح أحمد العباسي	01
ضريح سيدي هلال	03	ضريح أبي جمعة	01
ضريح سيدي يحيى الطيار	02	ضريح سيدي أحمد الجزائري	01

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق ص 307.

9-نماذج من أوقاف العيون[1]

- وقف السيد مصطفى بلوكباشي بن خليل التركي جميع العلوي على نفسه وعلى عقبه فان انقرض يرجع حبسا على ساقية الماء الداخلة للجزائر يصرف ذلك في إصلاحها وما تهدم منها بتاريخ أوائل شهر شعبان 1161هـ/أوت 1748م(م ش، ع 1 من 1- 40، و 19)

- وقف محمد باشا لفندق خارج باب عزون الذي أحدث بناءه على ساقية العيون بتاريخ أواسط جمادى الأولى من عام 1181هـ/ سبتمبر 1767م(م ش، ع 1 من 1- 41، و 20)

- وقف محمد باش تراكجي بن محمد عرف بن شبانة جميع الدار الكاينة بالبطحاء على ساقية الماء الداخلة للجزائر المحروسة في غرة ذي الحجة سنة 1150هـ/فيفري 1738.

- وقف محمد خوجة برصلي بن اسماعيل التركي جميع نصف الثمن من الدار بحومة سيدي شعيب على ساقية الماء العين الداخلة للبلد على أن يدخل له خوجة العيون في التاريخ وهو السيد عمر خوجة جعبة ماء من الساقية المذكورة للجبانة خارج باب عزون على الدوام والاستمرار على أن لا يمنع أحد من دخول الماء للجبانة ومن أراد منعه لا شيء له في الحبس. بتاريخ أواخر رجب 1121هـ/سبتمبر 170م(م ش، ع 1 من 1-41، و 30

- وقف عمر خوجة الخيل لدار قرب مسجد سيدي عبد الرحمان الثعالبي على نفسه ثم على ذريته ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الاسلام الذكر والأنثى على السواء...المرجع ساقية الماء الداخلة للجزائر أوائل شعبان 1220هـ/أوخر أكتوبر 1805م(م ش، ع 145، و 26(43)

- وقف عمر خوجة الخيل جميع الدار التي بناها الملاصقة لمسيد الدالية على نفسه ثم أولاده وأولاد أولاده...ثلث على ساقية الماء والثلث الثاني على بيته بدار الإنكشارية المعروفة ببيت ادريس على السمين والثلث الأخير على فقراء الحرمين الشريفين أوائل شعبان 1220هـ/ماي 1785م(م ش، ع 145، و 27(42).

- وقف عبد الله وكيل الحرج بدار الإمارة جلسة حانوت قرب سوق اللحامين على ساقية الماء أواخر جمادى الأولى 1229هـ/افريل 1814م(م ش، ع 145، و 47(41).

- وقف سليمان خوجة العيون جلسة دكان قرب زنقة الدواميس بباب الجزيرة على ساقية العيون أوائل ربيع الثاني 1199هـ/فيفري 1785م(م ش، ع 145، و 52(31).

- وقف مصطفى باشا ابن ابراهيم جميع الدار قرب باب الجديد على نفسه ثم أولاده...المرجع ساقية العيون. أراد الرجوع في الحبس لكن القاضي أبو الحسن ابراهيم أفاندي حكم بصحته في أوائل شوال 1214هـ/1800م.(ع 106-107، و 36).

- وقف يحي أغا الصباحية ابن مصطفى جلسة الحانوت الصغيرة الراكبة على سقيفة الميضأة القريبة من باب عزون على ساقية الماء الداخلة للجزائر مقابل ساقية الماء الداخلة لجنته بفحص تلاملي وتصرف غلتها في مصالح الساقية أواسط جمادى الثانية 1238هـ/ 1824م.(ع 132-133، و 29)

- وقف محمد خوجة مقاطعجي لجلسة حانوت قرب سوق البلاغجية على ساقية الماء الداخلة للجزائر في مقابلة الماء الداخل للزاوية التي بناها السيد محمد خوجة(زاوية شارليه) أواخر 1206هـ،/جويلية 1792م.(م ش، ع 145، و 57(27)).

- وقف مصطفى خوجة بن مراد جميع العلوي أعلى ضريح سيدي محمد الشريف على نفسه ثم بعد وفاته حبسا على عيون الماء تصرف غلة ذلك في مصالحهم أوائل صفر 1103هـ/1691م(المكتبة الوطنية الجزائرية، ملفات 3205، الملف الثاني، و 45)

[1] نفطي وافية، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 ، الحاج لخضر ، 2016-2017، ص560.

10-الدور الاجتماعي للقطاع الوقفي [1]

11 – يبين عملية التنمية الوقفية في تمويل المرافق الاجتماعية [2]

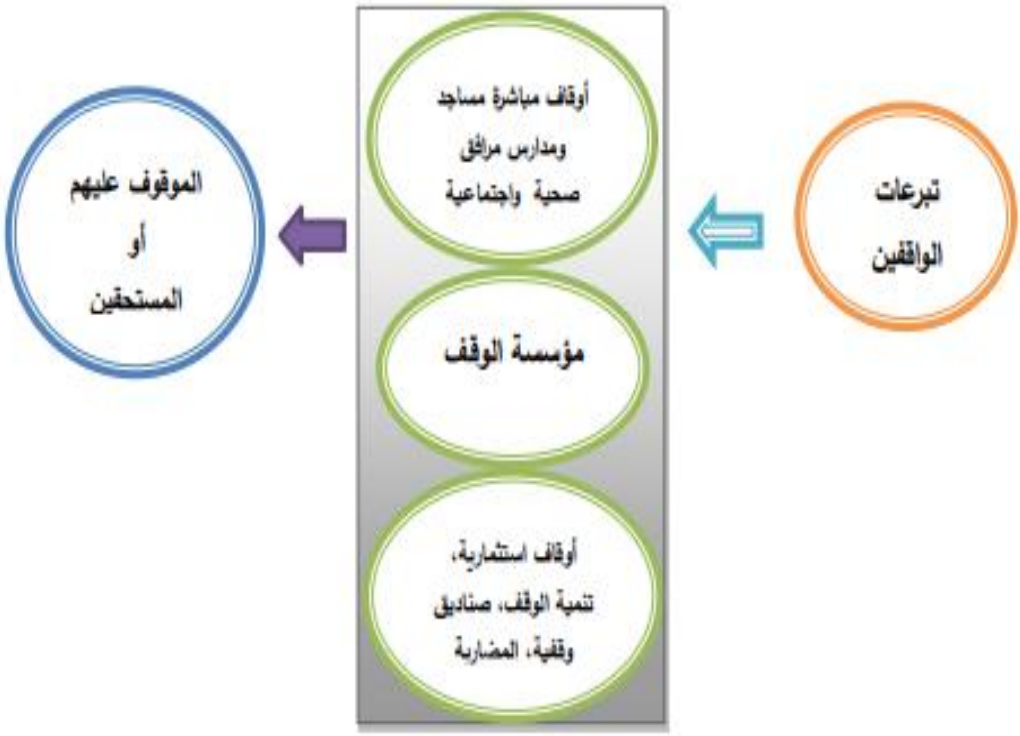

[1] صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، 7 م، ص 173.

[2] السنوسي عبد الرحمان، مساهمة الوقف الاسلامي الحضاري في التاريخ وتجربته في الجزائر الحديثة، جامعة الجزائر 1 ، بن يوسف بن خدة، مجلة المنهل، المجلد 8، ع1 (2022م)، ص ص 469-494 ،

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم

السنة النبوية:

صحيح الترمذي حديث رقم 1375

صحيح مسلم حديث رقم 1631.

المصادر بالعربية:

1. خوجة حمدان، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1982م.
2. السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

المراجع بالعربية:

1. الأمانة العامة للأوقاف، مدونة احكام الوقف الفقهية، الطبعة الأولى، 2017، الكويت.
2. بوحوش نعيمة، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
3. الجبوري عبد السلام، المشيدات الوقفية والخيرية في بلاد الشام ابان العصر المملوكي، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، 2014.
4. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3.
5. حسن خان صديق، الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية، دَارُ ابن القيِّم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، دَار ابن عفَّان للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
6. الزُّحَيْلِيّ هْبَة بن مصطفى، لفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، الطبعة الثانية عشرة، دار الفكر، سوريَّة، دمشق.

7. سرقين سعدية، "أوقاف الزوايا والأضرحة، الدولة الجزائرية الحديثة – ومؤسساتها"، منشورات المركز الوطني للدراسات البحث، الجزائر، 2007.
8. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، ط 1، بيروت – لبنان، 1998.
9. سعيد صبري عكرمة، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، الطبعة الثانية، الأردن، 2011م.
10. سعيدوني ناصر الدين ، الشيخ المهدي بوعبدليب، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة ، 1982.
11. سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، م و ك، الجزائر، 1985.
12. سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 -1830) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
13. سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
14. الشافعي أحمد محمود، الوصية والوقف في الفقه الإسلامي، دار الهدى للمطبوعات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1994م.
15. العرفج محمد، المشروع والممنوع في المسجد، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.
16. عطابي جمال، الأوقاف في ظل تشريعات الادارة الاستعمارية في الجزائر 1830-1926، دار جودة للنشر والتوزيع، ط1 ،ج1، الجزائر، 1444هـ-2023م.
17. غانم إبراهيم البيومي، تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الثانية، 2016.

18. غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، من منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.
19. الفوزان عبد الله بن صالح، منحة العلام في شرح بلوغ المرام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ – ١٤٣٥ هـ.
20. قحف منذر، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، افريل2000.
21. اللاحم سليمان، مراقي العزة ومقومات السعادة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدمام، السعودية، 2021.
22. مريوش احمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2000.

مذكرات تخرج:

1. بن عتو بلبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران قسم التاريخ وعلم الآثار، 2007–2008، ص39.
2. بن مصباح فاطمة، ادارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، (مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص46.
3. ديدان مسعودة، بهلولي زهرة، الوقف في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات مابين (1671 – 1830 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية –جامعة أكلي محند أولحاج–، البويرة، الجزائر، 2018–2019، ص ص 59–60.

4. زاهي محمد، أوقاف الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2007، ص120.
5. سلامي فايزة، عزيري نوال، الدور الثقافي والاجتماعي للأوقاف أواخر العهد العثماني عهد الدايات أنموذجا (1671-1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة محمد بوضياف المسيلة-، الجزائر، 2022، ص52.
6. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص42.
7. عزة سعاد ورندة معاوي، مؤسسات الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسيلة، 2019-2020م، ص9
8. مسيلي عامر، الاوقاف والمؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2020-2021، ص38.
9. نعيمي أحلام، الأوقاف خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -قطب شتمة - جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر، 2012-2013، ص47.
10. نفطي وافية، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016 / 2017 ص350.

11. هميسي سمية، منى فطحيزة علي، الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العهد العثماني (1519-1830م (، مذكرة لنيل شهادة الماستر (تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث) كلية العلوم الانسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي ،2017-2018، ص37.

12. يوسفي يونس واملكاد زين الدين، الوقف التعليمي دراسة نموذجية من ولاية ادرار، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص فقه المقارن واصوله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية ادرار، 2020-2021، ص17.

الدوريات:

1. بن سلام ابي عبيد القاسم ، الغريب المصنف، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة لسنة السابعة والعشرون، العددان (103،104)1416/1417 هـ.
2. التميمي عبد الجليل، "وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر "، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5 ، تونس ،1989.
3. حميدي أبو بكر الصديق، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
4. عليوان سعيد بن عمر، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، ع 55، شوال1427م، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2016.
5. عليوان سعيد، اوقاف الجزائر خلال العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية، مجلة الاحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، المجلد 9، العدد 1، الرقم التسلسلي للعدد 11، ديسمبر 2007.
6. مسدور فارس، كمال منصوري: "الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر"، مجلة أوقاف، العدد، 15، 2008.

المؤتمرات:

1- بن عون محمد الحاكم، الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الخامس، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، الخرطوم، يوليو، 2007.

المعاجم:

1- ابن فارس، مجمل اللغة، الطبعة2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
2- معلوف لويس، المنجد الابجدي، الطبعة 6، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1988.

فهرس المحتويات:

جدول المحتويات

اهداء 3

كلمة شكر 5

قائمة المختصرات 6

مقدمة 1

الفصل الأول: ماهية الوقف ودليل مشروعيته 6

أولا: تعريف الوقف..... 6

1-الوقف لغة..... 6

2-الوقف اصطلاحا..... 6

ثانيا: أنواع الوقف..... 6

1-الوقف الخيري..... 6

2-الوقف الأهلي (الذري)..... 6

3-الوقف المشترك..... 6

ثالثا: مشروعية الوقف..... 6

1-من القرآن الكريم..... 6

2-من السنة النبوية..... 6

3-من الإجماع..... 6

الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني 1519م – 1830م 15

أولا: المؤسسات الوقفية العامة..... 15

1- مؤسسة الحرمين الشريفين: (مكة والمدينة المنورة)..... 15

2- مؤسسة سبل الخيرات..... 15

3- مؤسسة الجامع الأعظم (الجامع الكبير)..... 15

ثانيا: المؤسسات الوقفية الخاصة..... 15

4- مؤسسة بيت المال 15
5- مؤسسة أوقاف الأندلس 15
6- مؤسسة أوقاف الأشراف (الشرفاء) 15
7- مؤسسة أوقاف الزوايا والأضرحة (الأولياء والمرابطين) 15
ثالثا: مؤسسة أوقاف المرافق العامة 15
1- مؤسسة أوقاف الطرق والعيون والسواقي 15
2- مؤسسة أوقاف الجند والثكنات (مؤسسة الأوجاق) 15
الفصل الثالث: دور الوقف الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني 33
1- مساعدة المحتاجين والاحسان للفقراء 33
2- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام 33
3- تماسك الأسرة الجزائرية 33
4- الرعاية الصحية وتمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال رزقهم 33
5- الانفاق على الطلبة ورجال العلم 33
6- رعاية وصيانة المرافق العامة 33
7- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة 33
خاتمة: 42
الملاحق
Error! Bookmark not defined.
فهرس المحتويات: 59

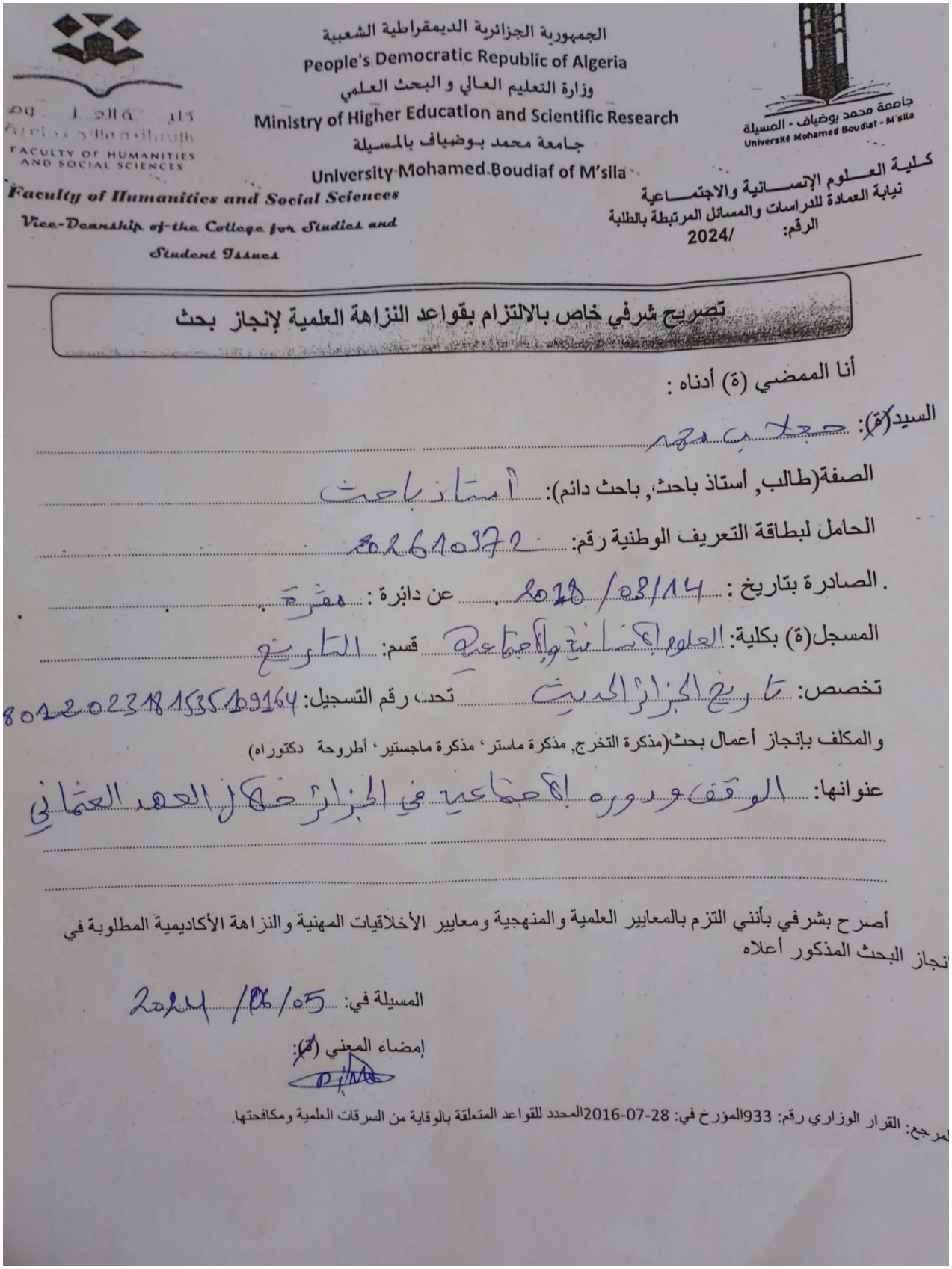

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه :

السيد(ة): [illegible]

الصفة(طالب, أستاذ باحث, باحث دائم): أستاذ باحث

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 026103772

الصادرة بتاريخ : 2018/08/14 عن دائرة : مسيرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 80120023181535169164

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)

عنوانها: الوقف ودوره الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

المسيلة في: 2024/06/05

إمضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933المؤرخ في: 28-07-2016المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: الوقف وحوره الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني

إعداد الطلبة:
1- لورنيس حسين فخرالدين رق التسجيل:
2- جحاف محمد رقم التسجيل: 19164 UN2801123181535

القسم: الشعبة: التخصص:
إشراف: عطاب عمار الرتبة:

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم.

فقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): رئيس فريق الاختصاص: د/ لوزالدين مقدر رئيس القسم

د/ بوقرة نلة عبد المالك